مركز
السياسة
الدولية للنمو الشامل

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل مموّل من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

رسالة قصيرة

العدد رقم :- 84

مايو 2010

أزمة الديون لعام 2015

بول لاد ، وحدة الحد من الفقر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مكتب السياسات الإنمائية

أكد مشاركو مجموعة العشرين في قمة لندن إلتزامهم بالأهداف الإنمائية للألفية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وستكون هذه المساعدات مهمة في عون أفقر الدول على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي تم الاتفاق عليها قبل الأزمة، ولكن من المحتمل ألا تكون كافية لمعالجة المشاكل التي يسببها التدهور الاقتصادي الحالي.

وبالتالي قد تركز الكثير من الإهتمام على المبلغ الذي تعهدت مجموعة العشرين بتمويله وهو 1.1 تريليون دولار. على الرغم من إستفادة كثير من الدول النامية التي تواجه مشكلات سيولة أو ميزانية ، فحقيقة الأمر أن معظم الدعم سيأتى فى صورة قروض أكثر منه فى صورة منح، مما قد يؤدى إلى مشاكل مستقبلية في تحمل عبء الديون. وينبغي على المجتمع الدولي التحرك الآن لوضع آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية بحيث لا يكون حل أزمات الديون فى المستقبل عبر جولات مخصصة.

إن الأزمة تقوم بالإضرار بالدول النامية بشتّى الطرق. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى1.6% في عام 2009 ، بانخفاض من 8.3 % في عام 2007 (صندوق النقد الدولي ، 2009). تباطؤ النمو المحلي يعني انخفاض في تحصيل الضرائب واستثمار اقل في النمو وفي فرص العمل وفي الأهداف الإنمائية للألفية. بينما تباطؤ الاقتصاد العالمي يعني أن المجتمعات تتلقّى تحويلات نقدية أقل من أفراد الأسرة العاملين في خارج البلاد.

إن انخفاض الطلب الدولي والتمويل التجاري يتسبب في إنخفاض الصادرات. إن أسواق الائتمان الدولية مجمدة مما يعرض الاستثمار في المستقبل للخطر بالاضافة إلى عدم القدرة على انهاء القروض القائمة. ويقدر البنك الدولي أن نحو 98 من الدول النامية قد تواجه فجوة في التمويل تتراوح ما بين 68 مليار دولار و700 مليار دولار في عام 2009 (البنك الدولي ، 2009).

وعلى غرار نظيراتها في الشمال فإن حكومات الدول النامية يجب أن توازن حساباتها وأن تقوم بتحسين مستوى المعيشة لناخبيها. وبسبب إنخفاض التدفقات المالية الأخرى فإنه سيكون من المغرى الإستفادة من القروض الموسعة المتاحة من خلال بنوك التنمية وصندوق النقد الدولي. وقد يكون هذا ضرورياً لبعض الدول حتى لو كانت شروط القروض غير مرغوب فيها.

ومن المتوقّع أن ترتفع مستويات الدين العام الخارجي مرة أخرى، ولكن هذا ليس بالضرورة أمرا سيئاً. إن للبلدان وسكانها الحق في الإقتراض وفي الإستثمار في فرص العمل والنمو في المستقبل بالإضافة لضمان سلاسة السراء والضراء. ولكننا قد نرى قريبا أضواء التحذير مرة أخرى. فلقد جلبت العقود الثلاثة الماضية حلقة مديونية سيادية والتي كانت مُكلِّفة ليس فقط على المستوى المالي بل أيضاً على مستوى الفرص المتاحة للناس. وقد أدت الطفرة النفطية في أواخر السبعينات إلى عالم تأثرت فيه الدول الأشد فقرا بالسيولة الزائدة. وبحلول أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، تركت بيئة خارجية غير مرغوبة ومُقرضٍ غير مسؤول وسلوك حكومة مدينة العديد من مواطني الدول النامية غارقاً في مستويات عالية من الديون. لقد أدرك المجتمع الدولي أن العديد من الدول كانت واقعة في فخ الديون والتي تواجه ضغوطا متزايدة من المجتمع المدن؛ فقام المقرضون بوضع سلسلة من برامج تخفيف الديون مثل برنامج الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وبرنامج مبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف. وقد ساهمت هذه المخططات مساهمة كبيرة في تخفيف عبء الديون لحوالي 24 من الدول المؤهلة. بينما يمكن لعدد يبلغ 17 دولة أخرى أن يستفيدوا من الديون الغير قابلة للنقض بمجرد تحقيق معايير الأهلية. ولا تزال الكثير من الدول الغير مؤهلة غارقة في مستويات عالية من الديون.

وإذا وصلت مشاكل ديون الدول النامية إلى القمة مرة أخرى، بما في ذلك كيفية إستجابة المجتمع الدولي للأزمة الإقتصادية الراهنة، فإننا سنحتاج إلى وسيلة جديدة لمعالجة هذه المشكلة. وسوف تفتقر الجولة الثانية من خطط تخفيف أعباء الديون على أساس هبات المُقرضين إلى المصداقية. كل شيء جاهز مرة أخرى لفكرة أن كلُ قد أتى ثماره فى عام 2003، وإن كان ليس بصورة تامة. ولاعادة هيكلة الديون السيادية آلية دولية تتضمن أحكاماً من أجل الوقف المؤقت على خدمة الديون. ويمكن لتلك الآلية أن توفر وسيلة أفضل لإعادة هيكلة الديون غير المسددة بطريقة أكثر عدلاً وأكثر شفافية وأكثر كفاءة بالنسبة للمقرضين، و الدولة المدينة بالاضافة إلى سكانها.

وعلى الرغم من ذلك ينبغى أن تقوم أى آلية تحكمية بتغطية مطالب البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لكي تكون فعالة وشاملة. وتلك المطالب لا تغطيها المقدمة الحديثة لشروط العمل الجماعى فى السندات السيادية. لقد حان الوقت لوضع مثل هذه الآلية قبل إندلاع أزمة ديون أخرى، وليس عند اشتداد الرياح . وإلا فإن عام 2015 سوف يُذكر كالسنة التي ظهرت فيها أزمة الديون من جديد، بدلا من السنة التي نحتفل فيها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المراجع:

IMF (2009). World Economic Outlook. Washington, DC, International Monetary Fund.

World Bank (2009). 'Swimming Against the Tide: How Developing Countries are Coping with the Global Crisis', background paper prepared for the G20 Finance Ministers Meeting, March. Washington, DC, World Bank.

مركز السياسة الدولية للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
Esplanada dos Ministérios, Bloco O, 7º andar
900-70052Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني :.ipc@ipc-undp
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و علق